اتجاهات البطالة وأثرها على الاقتصاد الإيراني

م. د. حسين علي هاشم

م.م.ناجي ساري

المستخلص

إن للبطالة آثارا سلبية في تدهور الحياة الاقتصادية للفرد والمجتمع ، إذ إن تزايد ظاهرة البطالة تؤدي إلى زيادة الفقر ، وانخفاض القوة الشرائية للفرد مما يجعل البلد تحت الركود الاقتصادي ، والقضاء على هذه الظاهرة السلبية في البلدان النامية بصورة عامة وإيران بصورة خاصة ستجعل من الفرد عامل منتج يخدم المجتمع وعائلته ويؤدي إلى دوره المنشود بالتنمية .

إن استفحال البطالة في إيران وتحولها إلى ظاهرة لها أسبابها الداخلية والخارجية التي حاول البحث المذكور البحث فيها وعلى آثارها الناتجة عنها من خلال مبحثين إحداهما البحث في البطالة من خلال الدراسات السابقة ثم تناول الباحث لمجرياتها الحالي، والثاني من خلال تحليل مؤشرات الهيكل الاقتصادي الإيراني وتحليل حجم البطالة كمؤشرات قومية هيكلية ، ثم استعرض الباحث أهم ما توصل له من استنتاجات ومقترحات لحل مشكلة البطالة الإيرانية .

Abstract

For the un employment sum of good effects that s make the life for Some body and the society bad , this phenomenon increasing the poverty, Decreasing the man real income and making depreciation , for This reason growing countries must take off un employment Spatially for Iran which makes some body healthy makes development

The increasing for this phenomenon in Iran have many internal and

External reasons, which this research get an answer and other effects

in tow parts which the first that s the past studies about same object , The second study the economic Iranian indicators and analyze the Un employment as structural national indicators, then the researcher Write the conclusions to solve the un employment Iranian problem

المقدّمة

من المشاكل التي يعاني منها العالم الثالث والتي لها آثار سلبية على تلك البلدان كالبطالة التي تؤثر على اقتصاديات تلك الدول ، إذ تكثر نسبة المتسولين وزيادة الجرائم وان آثار البطالة على اغلب البلدان النامية تؤدي إلى ضغوط على الدول التي تنتشر فيها ظاهرة البطالة من خلال زيادة نسبة الإعالة لأغلب السكان الفقراء الذين لا يستطيعون الحصول على عمل ، لهذا فان زيادة العاطلين عن العمل تأتي من عدة أسباب منها : سياسية ، مثل الحروب، أو أسباب اقتصادية (التخلف الاقتصادي)، أو بسبب عوامل طبيعية كالزلازل أو الأعاصير أو الفيضانات، وفي إيران تشكل البطالة حالة مشهودة ربما تهدد الكيان الاجتماعي والبناء الاقتصادي للدولة.

مشكلة البحث :

إن من ابرز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني ظاهرة البطالة وهذا ناجم عن أخطاء في السياسات الاقتصادية .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى كشف ظاهرة البطالة واتجاهاتها والعوامل التي أدت إلى ظهورها في المجتمع الإيراني وما هي آثارها على الاقتصاد الإيراني .

فرضية البحث :

يعاني الاقتصاد الإيراني من ارتفاع مستمر في أعداد العاطلين عن العمل حسب شرائحهم وأجناسهم مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الإيراني .

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستقرائي الوصفي لتحليل اتجاهات البطالة وآثارها على الاقتصاد الإيراني من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :- مفهوم البطالة وأسبابها واستعراض مرجعي للبطالة في إيران

المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية في إيران ومشكلة البطالة ويتكون هذا المبحث من فرعين هما :

الأول :- المؤشرات الكلية للاقتصاد .

الثاني :- اثر السياسات الحكومية في مشكلة البطالة.

استنتاجات.

المقترحات.

هوامش ومصادر.

المبحث الأول

مفهوم البطالة وأسبابها (استعراض مرجعي)

أولاً ،مفهوم البطالة وأسبابها :

البطالة بالمعنى الاقتصادي مفهوم ينحصر بعنصر العمل ويقصد به العاطلين عن العمل ، وقد يؤخذ بعدة مفاهيم للعاطلين عن العمل الذين تشملهم أرقام البطالة ونذكر منها :-

أولاً- العاطلون عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا ولكنهم متعطلين عن العمل وقت الإحصاء أو التعداد **(1)**.

وهذا التعريف لا يشمل إلا من كان يعمل سابقا ، ولكنه لا يشمل مثلا الخريجين الجدد الذين يبحثون عن عمل ولم يكونوا في السابق ضمن قوة العمل .

ثانياً – العاطلون عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدون فرصة عمل.

وهذا التعريف اشمل من التعريف السابق ، ولكنه يأخذ بعين الاعتبار الرغبة فقط ، والرغبة قد يرافقها مجموعة من الأمور تتعلق بالأجر والموقع والوظيفي وغير ذلك .

ثالثاً – العاطلون عن العمل هم أولئك الأشخاص القادرون على العمل والمستعدون للقيام به ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب .

وإذا كان هذا التعريف أفضل من التعريفات السابقة إلا انه قد يؤخذ عليه أن عنصر القدرة على العمل والاستعداد له أمور نسبية ، فالشخص المريض حاليا يصبح قادرا على العمل بعد الشفاء والاستعداد قد يصبح أمر شخصي يتعلق في ظروف العمل التي تلاءم العامل والوقت الملائم له .

رابعاً – وقد يكون أفضل تعريف للبطالة على أنها تشمل كل الأشخاص القادرين على العمل والباحثين عنه ولكنهم لا يجدوه .

وتعدّ البطالة من المشكلات الاقتصادية المستعصية في الدول النامية إذ قدرت معدلات البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء (14,4 %) والبلدان الاشتراكية سابقا (13,5%) ، في حين لم يتجاوز هذا المعدل (6,7 %) في دول جنوب آسيا والبلدان الصناعية و (4,2 %) لبقية مناطق آسيا ، إذ يرافق البطالة عادة تبعات سلبية ضارة على المجتمعات تهدد الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي . **(2)**

وتحدث البطالة في حالة انخفاض النشاط الاقتصادي إلى اقل مستوى وتسمى مرحلة الكساد الاقتصادي الذي ينخفض فيه الإنتاج وكذلك الدخول والمستوى العام للأسعار إلى اقل مستوى ، في حين تزداد البطالة بشكل كبير ، وفي حالة الانكماش إذ يتقلص النشاط الاقتصادي وتتدهور الحالة المعيشية فتغلق بعض المنشات الاقتصادية

أبوابها وينخفض الإنتاج وتقل الدخول وتزداد البطالة ، لذلك فان عدد السكان حسب نظرية مالثوس للسكان يزداد بشكل متوالية هندسية (2 ،4 ، 16) ، في حين يزداد الإنتاج بشكل متوالية عددية (2 ، 4 ،6، 8) وعليه فان العالم لا يلبث حتى يواجه أزمة تضخم سكاني ومجاعة مما يؤدي إلى قيام حروب أو ظهور أوبئة تقضي على عدد كبير من السكان ليعود إلى حجمه الطبيعي وهكذا ، إلا إذا استخدمت ضوابط تحديد النسل لمواءمة نمو السكان مع زيادة الإنتاج . **(3)**

إن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك هو الذي يحدد تأثير السكان في نمو الاقتصاد عن طريق تحديد النسل، فإذا زاد الاستهلاك عن الإنتاج (أي قصور الإنتاج عن تلبية الاستهلاك لسبب أو لآخر) فان ذلك يؤدي إلى نشوء ما تسمى بـ (الفجوة الاستهلاكية) التي يترتب عليها نشوء نوع من التضخم inflation يطلق عليه بالتضخم المسحوب بالطلب والذي يؤدي بدوره إلى الحد من عملية النمو والعكس يؤدي إلى بروز ظاهرة الكساد أي فيض الإنتاج عن الاستهلاك وبذلك يكون التوازن هو المسار السليم للاقتصاد من خلال الأخذ بنظر الاعتبار الجوانب السكانية الاقتصادية للوصول إلى حالة النمو المخطط والمستهدف ، كما يساهم النمو السكاني في توسيع المقدرة الإنتاجية للاقتصاد عن طريق زيادة أعداد السكان الذي هم في سن العمل حيث قدراتهم الإنتاجية لا تعتمد على أعدادهم فحسب بل أيضا على مهاراتهم ، بهذا نرى ضرورة العمل على تنمية الموارد البشرية وبالمستوى المطلوب ، الأمر الذي يزيد من القدرات الإنتاجية لهذه الأعداد مما يضفي للسكان ونموهم الأثر الايجابي في التنمية ، والعكس من ذلك يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وشيوع البطالة وتدهور توزيع الدخل . **(4)**

أما العلاقة بين التضخم والبطالة فقد أكد فيليبس في عام 1960 على وجود علاقة سلبية بين استقرار التضخم والبطالة ، وهذا يعني إن اختيار السياسة الاقتصادية يكون بين انخفاض معدلات البطالة وانخفاض التضخم بزيادة الطلب من خلال السياسات المالية والنقدية ، يمكن خفض البطالة وزيادة الأسعار مرة واحدة أي زيادة معدل التضخم ، إن زيادة البطالة نقطة مئوية واحدة يقود إلى زيادة التضخم الفعلي نقطة مئوية واحدة.**(5)**

لذلك فان من اعقد المشاكل التي تعاني منها البلدان والحكومات وخاصة النامية والفقيرة منها هي ظاهرة البطالة ، إذ إن لهذه الظاهرة تبعات سلبية على المجتمعات وتظهر تلك التبعات على شكل أمراض نفسية واجتماعية خطيرة تتحول إلى حد الإجرام ، وكذلك يتحول الكثير من الفقراء إلى متسولين يستجدون قوة يومهم بذل ومهانة يصعب معالجتها في المستقبل ، لأنها إذا استغلت فان علاجها يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد والمال.**(6)**

والبطالة هي ظاهرة اقتصادية ، وطبقا لمنظمة العمل الدولية (فان العاطل هو كل قادر على العمل ، وراغب فيه ، ويبحث عنه ، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى) من خلال هذا التعريف يتّضح انه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقون والمسنون والمتقاعدون ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل . **(7)**

ثانياً: استعراض مرجعي للبطالة في إيران :

تشير دراسة د. نبيل إلى إن نمو السكان المرتفع هو احد مشكلات التنمية في العالم الثالث إذ يؤدي إلى انخفاض نوعية الحياة لملايين الناس ،وتتمثل تكلفة هذا النمو في ضياع فرص تحسين معيشة الناس وخاصة الفقراء منهم ، ويؤدي النمو السكاني السريع في إيران إلى إبطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتسم إيران كغيرها من الدول النامية ، بارتفاع درجة الخصوبة ،ويعد هذا العامل ، احد العنصرين المكونين للزيادة الطبيعية للسكان ،أما العنصر الآخر فيتمثل بانخفاض الوفيات ،لقد حققت الوفيات انخفاضا سريعا ومهما في إيران وفي عموم الدول النامية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ،مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان في الدول النامية ، إن مشكلة إيران والدول النامية الأخرى تتمثل في أن هذا التطور الديموغرافي فيها لا يعبر عن تطور مماثل في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ،وتظهر تعدادات وتقديرات السكان في إيران ، إن عدد السكان في إيران قد ارتفع من (28,4) مليون نسمة عام 1970 إلى (61,6) مليون نسمة عام 1992 ويتوقع أن يصل عدد سكان إيران إلى(144,6) مليون نسمة عام 2025 ، وتمثل إيران بذلك إحدى الدول النامية التي تتميز بارتفاع معدلات النمو السكاني والتي بلغت 3,3 % خلال المدة1960-1992، ويعد هذا المعدل مرتفعا ليس بالقياس إلى الدول الصناعية المتقدمة ، التي يبلغ نمو السكان فيها 0,6 % خلال المدة 1990-1993، وإنما أيضا مقاربة بالدول النامية الأخرى التي لا يزيد معدل نمو السكان فيها 1,9% خلال المدة ذاتها، ويرتبط المعدل المرتفع لنمو السكان في إيران بأسباب موضوعية اقتصادية واجتماعية عميقة غير إننا سنوجزها بعاملين رئيسيين هما : **(8)**

١ - ارتفاع معدل المواليد في إيران والذي يبلغ 40 لكل ألف نسمة خلال المدة 1990-1995 ، ويعزى هذا الارتفاع في معدل المواليد في إيران إلى العوامل الآتية:

أ- سن الزواج المبكر للنساء .

ب- تعدد الزوجات وانتشار الطلاق .

ج- الرغبة في إنجاب طفل ذكر

د- انتشار فكرة العائلة الكبيرة .

هـ- سيادة الإنتاج الزراعي .

و- ارتفاع نسبة الأمية .

ز- ارتفاع معدل الخصوبة الإجمالي والذي يبلغ في إيران 6,1 % عام 1992 .

٢- انخفاض معدل الوفيات ولا سيما وفيات الأطفال الرضع ، والتي بلغت في إيران 41 لكل ألف نسمة عام 1992 ، وهذا ناجم عن التحسن النسبي للرعاية الطبية ومكافحة الأوبئة والإجراءات الصحية الأخرى.**(9)**

إن التحدي هو في إيجاد ملايين من الوظائف الجديدة في عالم مثقل فعلا بظاهرة البطالة ، والمهمة الصعبة في البلدان النامية بوجه خاص إذ لم يكن للزيادات في العمالة متناسبة مع معدلات النمو السكاني التي بلغت في السنوات الأخيرة مستويات لم يسبق لها مثيل ، فيوجد في العالم الثالث مئات الملايين من الأشخاص الذين

يفتقرون إلى الوظائف الملائمة ، وتصل معدلات البطالة فيه إلى مستويات عالية تتفاوت من 20 % إلى 30 % ، وما يدعو للأسف إن أساليب تقليدية متبعة في التنمية الاقتصادية ، والمشكلة المحيرة هي إن تحقيق العمالة الكاملة بأي طريقة من الطرق يتطلب في هذه الظروف مستويات نمو أعلى . **(10)**

ونظراً للمخاطر الكبيرة التي تولدها ظاهرة البطالة الواسعة ، وما تمثله من هدر لمورد اقتصادي مهم يمكن استخدامه في تطوير الاقتصاد الوطني ، ودعم رفاهية الفرد ، فضلا عما تولده البطالة الواسعة من اضطراب اجتماعي وعدم استقرار سياسي ، فان السياسة الاقتصادية الإيرانية منذ بداية السبعينات استهدفت في احد جوانبها المحافظة على مستوى عالٍ من الاستخدام، لكن ما حققته إيران في هذا المجال لا يزال دون مستوى التخطيط المطلوب، إذ ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 320 ألف عامل 1972 إلى 942 ألف عامل عام 1981 ثم ارتفع إلى 2,452 مليون عامل عام 1991 ، بينما ارتفع معدل البطالة في إيران من 3,5 % عام 1972إلى 8 % عام 1984 ثم ارتفع إلى 15,4 % عام 1991 ، وهذا يعني ابتعاد سوق العمل الإيراني عن حالة الاستخدام الكامل مما يؤشر اختلالا واضحا بين عرض العمل والطلب عليه ، إذ بلغ معدل نمو عرض العمل في إيران نحو 4% خلال المدة 1971-1991 ، في حين لم يستطع الطلب على العمل أن ينمو بأكثر من 3,3% خلال المدة ذاتها ، ويعزى ارتفاع معدل نمو عرض العمل في إيران إلى ارتفاع معدل نمو السكان والى ارتفاع معدل نمو السكان في سن العمل .**(11)**

ويرتبط النمو البطيء للطلب على العمل في إيران ، بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في إيران ، وهذا يعني إن الطلب على العمل في إيران لم ينشا نتيجة لزيادة الطلب الفعال في القطاعات السلعية ، وإنما يعزى بشكل أساس إلى التوسع في قطاع الخدمات لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية العامة من جهة والرغبة في تقليص مشكلة البطالة من جهة أخرى ، أي إن البطالة في إيران ناجمة عن التباين بين معدلات نمو السكان والقوى العاملة ونمو فرص الاستخدام والتي تعتمد بدورها على معدلات نمو الاستثمار والإنتاجية ، وهذا الأخير يرتبط بمستوى الادخار والدخل القومي والفن الإنتاجي ، وهذه البطالة تعكس اختلالاً واضحاً في مقومات الهيكل الاقتصادي وعناصره وهي ناجمة عن اختلال بين العرض والطلب عليه ،وهي لا تتضمن البطالة المقنعة السائدة في إيران وغيرها من الدول النامية ، وأدى استفحال ظاهرة البطالة في الاقتصاد الإيراني إلى تزايد ضغوط العاملين على فرص العمل المتاحة مما اثر سلبا على دخل الفرد العامل في إيران الذي انخفض بمعدل سنوي بلغ8, %خلال المدة (1988-1990) وانعكس هذا الوضع سلبا على مستويات المعيشة حيث ارتفع عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في إيران إلى 7,8 مليون شخص عام 1992 ، حيث تكمن البطالة في عدم مطابقة الظروف الاقتصادية للظروف السكانية مطابقة كميه ونوعيه ، إن عدم المطابقة هذا ناجم عن عدم وجود سياسة تخطيطية في هذا الشأن ، وهذا أدى إلى فوضى وارتباك في توزيع الأيدي العاملة وفقا لأولوية كل قطاع إنتاجي، فالمشكلة لا تقتصر على عدم الاستغلال الكامل للأيدي العاملة بل تتعلق أيضا باختلال التوازن بين الحاجة الفعلية للأيدي العاملة وعرضها في بعض القطاعات . **(12)**

لذلك فان البطالة هي آفة تصيب مجتمعاً معيناً وتؤدي إلى انهياره في كل بناه، فمن الناحية الاقتصادية قلة العمل تؤدي إلى صراع بين الفرد والمجتمع ، وتهيمن على فكرة ومفهوم الإنسان وتخلق نوعاً من التحدي لديه ، أما

من الناحية الاجتماعية فقلة العمل أو انعدامه تخلق الخلافات وتنبت جذورها حتى يعتقد الإنسان انه فاشل وغير نافع لبناء حياة ومستقبل .**(13)**

إن قراءة الدول النامية لظاهرة البطالة في الحاضر وأثرها على مستقبل اقتصاد هذه الدول يحتاج الى دراسة موضوعية عميقة ومعرفة العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا على تطور ظاهرة البطالة والعمل على وجود الحلول اللازمة لها سواء كانت هذه العوامل اقتصادية أو سياسية أو طبيعية .

وتتوقف فرص العمل على الظروف الاقتصادية السائدة وأحوال الحرب والسلم ، ففي الدول التي تتمتع بازدهار اقتصادي تنخفض نسبة المتعطلين عن العمل إلى اقل من 1 % وترتفع في الدول التي تعاني من ركود اقتصادي إلى 10 % ففي الأقطار المتخلفة يعمل ما بين 66 % إلى 80 % من السكان الفعالين في النشاط الأول ولاسيما الزراعة وفي الوقت الحاضر يعمل في البلدان النامية أكثر من ربع القوى العاملة في قطاع الخدمات ، واقل من 60% في قطاع الزراعة ، ونسبة متدنية في الصناعة ، أما في البلدان الصناعية فترتفع نسبة العاملين في الخدمات إلى 58% بينما تنخفض نسبة العاملين في الزراعة إلى عشر القوى العاملة ، وترتفع النسبة في قطاع الصناعة إلى ثلث القوى العاملة .**(14)**

إن اتجاه ظاهرة البطالة في الدول النامية بشكل عام وإيران بشكل خاص تتزايد بصورة مستمرة لذلك تهدف هذه الشعوب للتخلص من التبعية والتخلف الاقتصادي بشكل يجعل من هذه الدول أن تضع أسساً وأهدافاً لتحرير الاقتصاد وبنائه على أسس وطنية والتخلص من آفة البطالة وما يترتب عليها من آثار سلبية على المجتمع من زيادة حدة الفقر والتخلف من خلال زيادة المشاريع الانتاجية كثيفة العمل للتقليل من مشكلة البطالة.

لقد كانت سياسة زيادة السكان وكذلك الحد من تلك الزيادة فكره قديمة مارستها الشعوب الماضية وما تزال تمارسها إلى الآن ، إذ إن سرعة تزايد السكان ، وبخاصة في الدول النامية ، قد نبه العالم إلى خطورة هذا التزايد وتأثيره المباشر في اقتصاديات تلك الدول فليست الخدمات العامة في الدول الأقل تطورا قادر على الحفاظ على نمو السكان بحيث تتحقق في ظله الاحتياجات المتوازنة الصحية والتعليمية والنقل والاتصالات، وقد وجدت فكرة المناداة بالحد من زيادة السكان صدى كبير بين مفكري العصر الحديث الذين اعتمدوا في آرائهم على اعتبارات أهمها:

1- إن زيادة السكان وضعف الكفاءة الإنتاجية لابد أن يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار المجاعات .

2- إن تزايد السكان يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي وانتشار الإمراض ما دامت الإمكانيات الموجودة في بيئة محدودة ، والرعاية الصحية لا تتطور مع سرعة تزايد السكان .

3- إن زيادة السكان قد تؤدي إلى الحرب أو تؤدي إلى الاستعمار وإيجاد مناطق جديدة لتكون متنفسا للبلد المزدحم بالسكان أو تكون سوقا جديدا لمواردها . **(15)**

المبحث الثاني

السياسة الاقتصادية في إيران ومشكلة البطالة

أولا: المؤشرات الكلية للاقتصاد :

يعدّ الدخل القومي الإجمالي واحداً من أبرز المؤشرات المعبرة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، رغم إن هذا المؤشر لا يعبر بشكل سليم عن العدالة الاجتماعية للتوزيع وذلك لاختلاف نصيب الأفراد من هذا الدخل ، إذ يرتفع هذا المستوى لدى بعض الأفراد والفئات الاجتماعية وينخفض لأخرى ، ولكنه معبر عن مستوى الدولة ، إن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأي دولة يعبر في مستواه عن تحقيق مستوى معين من الإنتاج من السلع والخدمات التي ساهمت عوامل الإنتاج المحلية بإنتاجها وابرز هذه العوامل رأس المال هذا العامل الذي يتسم بالندرة في الدول النامية عموما عدا بعضها التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي للمال ، ومن العوامل الأخرى الأرض ، العمل ثم التنظيم .

فالعمال لديهم المهارات الضرورية للعمل ولكن الوظائف غير كافية بسبب الإنفاق الكلي غير الكافي وتحدث البطالة عندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن الناتج المحلي الإجمالي المحتمل ، ويتحقق التشغيل الكامل عندما لا تكون هناك بطالة دورية ولكن كمية طبيعية من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ، وهكذا يتحقق التشغيل الكامل عند معدل للبطالة اكبر من صفر ويشير هذا المعدل عندما يحدث تغير في الكمية الطبيعية للبطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ، ويمكن أن يكون معدل البطالة الدورية سالبا عندما يفوق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج المحلي المحتمل ، وينتج الاقتصاد اقل من مستوى التشغيل الكامل الطبيعي ، يشير هذا المعدل السالب للبطالة الدورية إلى إن فترة البحث عن عمل طبيعي للعاطلين احتكاكيا وهيكليا قلت بسبب عدد من الوظائف غير العادية ، تفرض البطالة الدورية تكاليف على كل من المجتمع والفرد المتعطل ، وتكلفه الفرص البديلة للمجتمع هي كمية الإنتاج الذي لا ينتج ومن ثم يفقد للأبد ، والتكاليف الشخصية التي تحدث إثناء الانكماش هي التوزيع غير المتساوي بين الأنواع المختلفة بين العمال . **(16)**

ويعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع ، والقوى العاملة أو السكان ذوي النشاط الاقتصادي هم جزء من هيكل السكان ، وتضم قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون فعلا بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بالإنتاج للسلع والخدمات ، أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. **(17)**

لقد اتسم الاتجاه العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بالأسعار الثابتة لسنة 1997 (تريليون ريال) بالارتفاع المستمر خلال الفترة 2004 -2007 والتي وردت عن المصرف المختص في إيران **(18)** جدول 1 وقفز الناتج

المحلي من 398,2 تريلون ريال عام 2004 إلى 420,9 تريليون ريال لسنة 2005 ، وقد بلغ معدل النمو السنوي للسنوات (2004-2005) على التوالي 4,8 % و 5,7 % وهذه الزيادات المتتالية في أرقام الناتج المحلي الإجمالي جاءت من زيادة عائدات النفط نتيجة الارتفاع في مستوى الأسعار العالمية بعد حرب الخليج الثانية، ولقد تميزت الفترة من 2006 إلى 2007 بتحسن ملموس في معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة ، إذ تطور الناتج المحلي الإجمالي في إيران للفترة السابقة وقد قفز من 446,9 تريليون ريال في عام 2006 إلى 251,4 تريليون ريال لستة أشهر من عام 2007 ، وبلغ معدل النمو السنوي 5,3 % لسنة 2006 ارتفع إلى 6,7 % لنصف السنة من العام 2007 وهذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي جاءت نتيجة طبيعة لارتباط الاقتصاد الإيراني بالنفط في توليد الثروة والدخل والإنفاق الذي يساهم النفط فيها بنسبة كبيرة، حيث إيرادات النفط ارتفعت من 36,3 تريليون ريال إيراني إلى 53,3 تريليون ريال خلال عامي 2004-2005 على التوالي (جدول1) ، ثم إلى 62,5 تريليون ريال لسنة 2006 ، وخلال نصف سنة من عام 2007فقد كانت إيرادات النفط 36,4 تريليون ريال وبلغ معدل النمو السنوي لإيرادات النفط في إيران خلال الفترة 2004 -2005 بـ32,8 % و48,2 % على التوالي ، وبعد ذلك انخفض معل النمو لإيرادات النفط بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية ، أما استيرادات إيران من السلع وكما تشير إلى ذلك بيانات الجدول (1) والتي تميزت بالزيادات خلال الأعوام (2004-2007) من 28,2 بليون دولار لسنة 2004 إلى 49,3 بليون دولار عام 2006 ، وقد كانت فترة الستة أشهر من سنة 2007 بلغت الاستيرادات 25,6 بليون دولار ، أي بنسبة نمو لعام (2004) 29,2 % انخفضت نسبة نمو الاستيرادات إلى السالب تقدر بـ (-1, %) إن التذبذب بنسب نمو الاستيرادات الإيرانية جاءت نتيجة تطور الاقتصاد الإيراني بالاعتماد على المشاريع الصناعية الإيرانية للسلع المنتجة في إيران وذلك لتقليل الاستيرادات، وأثر ذلك على الميزانية التي عانت عجزاً بلغ 72,1 تريليون ريال إيراني لسنة 2004، أي بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 18% أما لسنة ٢٠٠٥ واصل العجز ارتفاعه إلى (83.3 تريليون ريال) أي بنسبة 19,8%من الناتج المحلي الإجمالي ثم واصل ارتفاعه إلى (161.1تريليون ريال عام 2006 مرتفعاً بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 36% وواصل نموه الكبير في النصف الأول لسنة 2007م إلى (113.3) تريليون ريال بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 45% ، وهذه الزيادات الكبيرة في عجوزات الميزانية تعني تراكم الديون الداخلية وربما تصبح ظاهرة أي التمويل بالعجز .

البطالة استمرت في الزيادة في إيران فقد قفزت من 10,3 % لسنة 2004 إلى 11.5% لعام 2005 ثم انخفضت قليلاً إلى 11.2% ثم عاودت الانخفاض إلى 9.8 % ، والظاهر لنا من هذا الجدول إن نسبة البطالة المذكورة لهذه السنة لم تشكل انخفاضاً حقيقياً بالبطالة بل أنها نسبية لنصف السنة فقط .

والمعلومات التي نشرتها الحكومة الإيرانية والمنظمات الدولية المتخصصة حول البطالة في إيران تؤشر إن مستوياتها تقدر بـ (12,5%) لعام 2009م **(19)** حيث بلغت قوة العمل الأساسية في سن العمل هي (24,35مليون نسمة) لتلك السنة كذلك .

والواقع إن هذه الأرقام حول البطالة تخفي الاختلال الهيكلي ومصادر توليد الدخل غير المتناسقة في إيران، إذ تولد الزراعة قرابة 11% من الناتج المحلي الإجمالي ولكنها تستوعب ثلث القوة العاملة ، بينما الصناعة والخدمات

لكلٍ منهما تسهم ب 44 % تقريباً لعام 2008م من الناتج المحلي الإجمالي وتستوعب 31 % من القوة العاملة إلا ـ إن قطاع النفط ضمن الصناعات التعدينية الذي يكوّن نحو 80% من إيرادات التصدير الإيرانية لا يشغّل إلا 1% من الأيدي العاملة في 2004 ، وتشكل النساء 33% من القوة العاملة الإيرانية **(20)** ، وعودة إلى(جدول1) فان البطالة مترافقة مع مستويات متصاعدة من التضخم ، إذ يلاحظ أنها ابتدأت عند 15,4 % لعام 2004 ثم انخفضت إلى 9,5% عام 2005 وهو العام الذي شهد ارتفاع أسعار وعوائد النفط الإيرانية من36,3 تريليون ريال عام 2004 إلى 53,3تريليون ريال عام 2005 ثم عاود التضخم ارتفاعه لعام 2006 إلى 12,3% مترافقاً مع زيادات حقيقية بعوائد النفط إلى 62,5تريليون ريال ، وكذلك استمرت تقديرات التضخم لستة أشهر الأولى من 2007 مرتفعة إلى 18,4%.

وقد كانت ديون القطاع الخاص 625,7 تريليون ريال لسنة 2004 ، أي بنسبة زيادة مئوية تقدر 39,7% ، واستمرت زيادة الديون إلى منتصف 2007 فقد بلغت 1527 تريليون ريال أي بنسبة زيادة كلية لمجمل الفترة بنسبة 144% ، أما السيولة النقدية فقد سيطرت عليها الدولة بالاعتماد على القطاع العام وإيرادات النفط لتمويل مشاريع التنمية وهذان العاملان لهما اثر كبير على حجم السيولة الداخلية في إيران ، اذ بلغ صافي السيولة النقدية لعام 2004 بـ 685,9 تريليون ريال إيراني ، أي بنسبة زيادة 30,2 % عن السنة السابقة وقد ارتفعت السيولة النقدية في منتصف 2007 إلى 1523,4 تريليون ريال وبنسبة نمو 33,8 % ، والزيادة الكلية بالسيولة هي 122% لمجمل الفترة ، وقد كان للتضخم نصيب في إيران إذ يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة فان وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق احد أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.

وقد كان للتضخم نسبة ارتفاع وانخفاض حسب سنة الأساس لسنة 2004 في إيران إذ بلغ التضخم بين عامي (2004-2006) 15,4% وانخفضت هذه النسبة إلى 12,8% ، وفي منتصف 2007 فان نسبة التضخم ارتفعت إلى 18,4% .

أما عجز الميزانية الإيرانية فقد كانت نسبة العجز 18% قياساً للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004 وقد تزايد عجز الميزانية للسنوات اللاحقة ، وتقع ميزانية الدولة تحت العجز من جراء تقصير الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة ، ولا تستقيم إلا متى تساوى المجموع العام للإيرادات مع القيمة الإجمالية للنفقات ، وتسعى الدولة للتغلب على العجز في موازناتها بعدة طرق هي :- تغطية العجز من الاحتياطي العام للدولة أو عن طريق فرض الرسوم والضرائب أو الاقتراض، فالموازنة تمثل تقديرا للمبالغ المتوقع إنفاقها والمبالغ المتوقع تحصيلها ، وهي توازن بين ما تتوقع تحصله من إيرادات وبين ما تتوقع إنفاقه من نفقات ، محاولة لتقليل الفجوة بينهما دون أن يعني ذلك بالضرورة توازنهما ، بل إن الموازنات تسجل في الغالب عجزا أو فائضا.

لذلك فقد ارتفع عجز الميزانية الإيرانية بنسبة 19.8% في عام 2005 أي بنسبة زيادة1,8% عن سنة 2004 ، وفي عام 2006 فان عجز الميزانية الإيرانية قد ازداد فقد بلغت نسبة العجز 36% ، ولهذا فان هناك زيا دة بنسبة العجز بين عامي (2005-2006) قد بلغت 16,2% ، وهذا يعني إن هناك زيادة في النفقات العامة مع انخفاض في الإيرادات العامة في الميزانية الإيرانية، وقد استمر العجز في النصف الأول من سنة 2007 وصل العجز في الميزانية

الإيرانية إلى 45% وهذا يعني استمرار زيادة العجز ولابد للدولة الإيرانية أن تضع الحلول من اجل وقف استمرار ارتفاع نسب الزيادة في تغطية العجز بالطرق سابقة الذكر.

وتعتبر المالية العامة بشقيها الإيرادات والنفقات من الأدوات الهامة والضرورية التي يستند إليها المخطط للإسراع بمعدلات النمو وتحسين مستويات المعيشة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كما إنها من المؤشرات الأساسية لأسلوب إدارة التنمية والوزن الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

أما ما يخص مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لإيران (GDP) ، إذن فان مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لإيران بالأسعار الثابتة لسنة (97-98) (تريليون ريال إيراني) وحسب الجدول (2)، فنلاحظ قيمة قطاع الزراعة والغابات من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 43,8 تريليون ريال لعام 2005 إلى 50,0 تريليون ريال في سنة 2007 وقد انخفضت نسب التغير بين عامي 2005-2007 على التوالي من 7,2 إلى 6,9%.

لذلك فان إيران تعتمد على الزراعة رغم كثرة الجبال واتساع الصحاري وقلة المياه ولا يزرع إلا ثلث الأراضي الصالحة للزراعة فقط، ومن أهم المحاصيل الحبوب والقطن والشاي والبنجر السكري والنخيل ويزرع في الأهواز ، كما يزرع على سواحل الخليج العربي في الواحات ، وتعتبر إيران (تاريخياً) ثاني دولة في إنتاج التمور بعد العراق.**(21)**

أما النفط فان قيمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإيراني فقد بلغ 23,7 تريليون ريال في عام 2005 وارتفعت قيمة قطاع النفط من الناتج المحلي إلى 24,2تريليون ريال إيراني لعام 2006 أي بنسبة تغير بين الفترتين بلغت 3,2% وانخفضت إلى 1,6% في سنة 2007، وتكمن أهمية البترول بعنصرية (الزيت والغاز) في كونه عاملا رئيسيا في بناء قاعدة صناعية متطورة ، وخاصة في صناعة التكرير والبتر وكيمياويات وما يسبقها وما يتبعها من صناعات مكملة .

وقد كان للصناعة مساهمة من الناتج المحلي الإيراني فقد بلغت في عام (2005) 49,5 تريليون ريال إيراني ، وقد ازدادت مساهمة الصناعة من الناتج المحلي إلى 59,2 تريليون ريال لسنة 2007 بنسبة زيادة بين الفترتين بلغت 9,7 تريليون ريال إيراني ،وقد ارتفعت نسبة التغيير من 6,9 % إلى 11,7% بين عامي (2005 -2007)، فالصناعة في إيران تعتمد على المواد الأولية والزراعة والمواد المعدنية المحلية ، وقد ساعد على نجاح بعض المشروعات الصناعية موقعها المناسب من المواد الأولية ومن الأسواق المحلية **(22)** .

أما قطاع التعدين فقد كان هو الآخر قد ساهم بتطوير الاقتصاد الإيراني ، ففي عام 2005 فان نسبة مساهمة قطاع التعدين من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغت 35,8 تريليون ريال ، وقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج إلى 42,4 تريليون ريال ، أي بنسبة زيادة قدرها 6,6 تريليون ريال لسنة 2007 ، وارتفعت نسب التغير من 8,3% إلى 10,0% ، أي بنسبة زيادة مئوية بين الفترتين بلغت 1,7% وحسب الجدول (٢) الذي يبين مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في إيران بالأسعار الثابتة بالاعتماد على بيانات المصرف الإيراني (كارافارين) (٢٣).

جدول (2) مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لإيران بالأسعار الثابتة لسنة 1997–1998

(تريليون ريال إيراني)

البيانات	القيمة			نسب التغيير (%)		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007
الزراعة والغابات	43,8	46,8	50,0	7,2	6,8	6,9
النفط	23,7	24,2	24,6	3,2	2,0	1,6
الصناعة	49,5	53,0	59,2	6,9	7,1	11,7
التعدين	35,8	38,5	42,4	8,3	7,6	10,0
الإنشاءات	9,7	9,9	11,9	2,4	2,4	20,4
أخرى	4,0	4,6	4,9	6,4	13,5	7,5
الخدمات	106,7	114,5	121,3	5,9	7,4	5,9
العمولات والتأمين	2,3	2,8	3,7	8,9	24,7	31,1
الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	221,4	235,7	251,4	6,0	6,4	6,7
صافي التكوين الرأسمالي	65,5	76,2	43,3	4,5-	16,4	24,0
المكائن	41,6	48,1	24,4	0,8	15,5	10,9
الإنشاءات والأبنية	23,9	28,1	18,9	12,5-	17,6	41,7

المصدر: البيانات تم ترجمتها للعربية من الفارسية والانكليزية :

Karafarin Bank(survey of Iranian Economy) march th2006- march 2007)

ثانياً: اثر السياسات الحكومية في توليد واستمرار البطالة:

في ندوة اقتصادية أشرفت عليها مؤسسة (اقتصادنا) في طهران ، أثار العديد من الخبراء وأساتذة الجامعات السؤال : أين ذهبت عائدات النفط الإيرانية ولماذا لم تتمكن حكومة (احمدي نجاد) لحد الان من إعطاء تقرير رسمي عن اتجاهات إنفاق (200) مليار دولار حصلت عليها خلال ثلاثة أعوام ؟ ولماذا تمكنت حكومة هاشمي رفسنجاني السابقة خلال ثمانية أعوام من حكمها بعدم زيادة الضرائب بالرغم من حصولها خلال تلك الفترة على ما لا يزيد عن 126- 173 مليار دولار(24) ، إذ إن إيران تعتمد على ما يقارب 80% من عائدات النفط في تسديد قيمة المستوردات بينما تغطي الدول مستورداتها من عوائد الصادرات غير النفطية، كذلك فان الحكومة الإيرانية لم تضخ أموال جديدة في صندوق المال الاحتياطي ، وقد انعكس ذلك على انخفاض متوسط نمو الدخل سنوياً حسب تقديرات الاستخبارات الأمريكية (٢٥) وكذلك وحدة الأبحاث في صندوق النقد الدولي (٢٦).

جدول(3) متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإيران للسنوات 2000 –2010م

السنة المالية	متوسط النمو السنوي	الملاحظات
2000	5,1	
2001	3,7	
2002	7,7	
2003	7,1	
2004	5,1	
2005	4,7	
2006	5,8	
2007	7,8	
2008	6,5	تقديرات
2009	0,5	توقعات
2010	2,9	توقعات

المصدر: وحدة الاستخبارات الاقتصادية – صندوق النقد الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم،انظر: الياس شاويرة، إيران :الشروط الاقتصادية، دائرة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي، 22/ ابريل 2010م : WWW.Crr.gov.RL34525

على مدى العقود الماضية اشتركت إيران في سلسلة من خطط التنمية الاقتصادية الخمسية من اجل التحول الذي تهيمن عليه الدولة إلى اقتصاد يشهد توجهاً إلى اقتصاد السوق ، وفي ظل حكومة السيد خاتمي اتخذت خطوات التحرير الاقتصادي وتخفيض الضرائب وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، كذلك تحولت إيران إلى نظام (تعويم موحد للعملة) في مارس 2002م ، إذ كانت من قبل تتبع منهج ممزوج من أسعار الصرف يتبع ما يلي:

1- أسعار الصرف الرسمية
2- أسعار صرف خاصة للتصدير
3- أسعار السوق الموازية.(27)

أما السياسة الاقتصادية التي وعدت (بجلب أموال النفط على موائد للشعب)في عام 2005م فأن بعض النقاد يعدون هذه سياسات (مالية توسعية) وهي غير فعالة في معالجة : التضخم، البطالة والفقر. وتمشياً مع ذلك دعمت الإعانات على البنزين والغذاء والسكن والطاقة ، والطاقة لوحدها يكلف دعمها وشراء البنزين المستورد 12% من الناتج المحلي الإجمالي ويقدر بعض المراقبين الإعانات بـ25% من الناتج المحلي الإجمالي ، بما فيها الإعانات الضمنية التي حاول البرلمان الحد منها وخاصة إعانات البنزين في يونيو/حزيران 2007 وحدثت اضطرابات حولها(28) .

وفي ظل خطة التنمية الإيرانية (2005 – 2010) وضعت الخطوط العامة للتجارة الإيرانية مع العالم الخارجي، حيث تستهدف تنمية التجارة وتسجيل حضور إيراني في الأسواق الدولية خاصة للصادرات الإيرانية، وكان إنشاء المناطق الحرة احد السبل لفتح الطريق أمام إيران للدخول للأسواق الدولية . (29)

وتستهدف إيران لرفع إنتاج الحديد والصلب إلى 29 مليون طن في نهاية خطة 2005 – 2010 ثم لزيادة الرقم إلى 55 مليون طن نهاية عام ٢٠١٥ م . (30)

كذلك تستهدف إيران تنمية الصناعات الكبيرة الأخرى التي منها الكهرباء ، إذ تحاول إنتاج 6000 ميكاواط أخرى من الكهرباء من الطاقة النووية في نهاية خطة 2010-2015 ، ولتوفير القدر الكبير من الاستثمارات لهذه الصناعات التي تصل بمجموعها إلى ما يقدر بـ (3,7) تريليون دولار أمريكي فإنها تعول على الاستثمار الأجنبي لتوفير (1,3) تريليون دولار في حين تحاول الوصول إلى حجم للناتج المحلي الإجمالي إلى 1,2 تريليون دولار بحسب الخطة المستهدفة.(31)

ومن تنمية القطاعات المذكورة تستهدف الخطة الجديدة إيجاد (700) ألف وظيفة جديدة وتخفيض مستوى البطالة . (32)

الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

١- ارتفاع معدل المواليد في إيران لارتفاع معدل الخصوبة الإجمالي إلى ٦,١ % عام ١٩٩٢ والذي لم ينخفض كثيرا يصاحبه انخفاض معدل الوفيات نتيجة لزيادة الوعي والمستوى الصحي والاهتمام به.

٢- هناك أسباب أخرى ناجمة عن اختلال الهيكل الإنتاجي والتوسع في قطاع الخدمات لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية العامة مما يؤثر في معدلات الاستثمار الإنتاجية والدخل القومي مما يزيد من البطالة .

٣- زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإيراني للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ جاءت متوافقة مع ارتفاع أسعار وإيرادات النفط والتي تزيد من ثنائية الاقتصاد الإيراني باستثناء الحالات التي تتعرض فيها أسعار النفط إلى الانهيار فإنها تنخفض في نسبة تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما في سنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أدت إلى زيادة مشاكل العجز في الميزانية الإيرانية جداول ١،٢

٤- مع النمو في العجز بالميزانية الإيرانية وزيادة نسبة التضخم يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة شيئاً فشيئاً (جدول١) وهو ما يؤثر باستمرار على خطط التنمية وبخاصة الخطة الأخيرة ٢٠١٠-٢٠١٥ والتي رصد لها (٣,٧) تريليون دولار كاستثمارات ، وإذا زادت البطالة فان ذلك يعني خروج قوة عمل أساسية من سوق العمل الضروري لتنفيذ مشاكل التنمية عوضاً عن مشاكل الفقر والتخلف والجهل التي سيخلفها استمرار وزيادة البطالة تباعاً مع تحول مشكلة البطالة إلى مشكلة مزمنة في الاقتصاد الإيراني .

٥- إن جزء من سياسات التوسع المالي التي اعتمدت تمويل الميزانية بالعجز وتمويل التنمية بالتضخم ولتقديم خدمات اجتماعية واسعة النطاق ، تسهم هي الأخرى في تعطيل استيعاب المشاريع الضخمة للبطالة والتي تعد استنزافاً للمالية العامة .

المقترحات :

١- يقترح الباحث تقليل التوسع المالي في القطاعات الخدمية خاصة غير المنتجة .

٢- استمرار الحكومة الإيرانية بفرض الضرائب إلا أنها يفضل أن تكون تصاعدية على الدخل لسقوف عليا محددة كجزء من سياسة مالية نوعية وانتقائية حسب الشرائح ، تستهدف تقليل الفوارق الاجتماعية وعدم إرهاق الطبقة الوسطى والفقيرة بالضرائب التي تسهم بحدود ٣٧% من الموازنة والتي تستهدف فيها الحكومة الوصول بحصيلة الضرائب إلى ما يقارب ٥٠%

٣- الاستمرار ببرنامج الخصخصة التدريجية أي بإجراءات اقل حدة من صيغ ومشاريع المؤسسات المالية الدولية وذلك بالتوسع (بالخصخصة للجمهور) أي تشجيع الشركات المساهمة والقطاع المختلط حتى في القطاعات الاقتصادية الكبيرة التي لا زالت ملكيتها بيد الدولة لتوسيع القاعدة الاستثمارية وزيادة معدلات الادخار ، بدلاً من التوسع بالتحول السريع لاقتصاد السوق بالاعتماد على البرجوازية المحلية فقط .

هوامش ومصادر

(1) طاهر حيدر حردان ، مبادئ الإحصاء الاقتصادي – دار المستقل للنشر والتوزيع –عمان – الأردن، 1977 ص ص 183– 184 .

(2) أ. د. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، مؤسسة وارث الثقافية – وحدة الدراسات والبحوث – الغدير للطباعة – البصرة 2008 – ص 83 .

(3) أ.د. عبد السلام ياسين الإدريسي ، الاقتصاد الكلي ، مطبعة دار الكتب – جامعة البصرة – 1986 ، ص ص 96 –401 .

(4) هشام سالم كشكول الربيعي ، اثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة إلى بلدان الاسكوا ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد –2004، ص ص 41– 42 .

(5) ادموند فيليبس – الموسوعة الحرة ، http| ar. Wikipedia. Org.

(6) جاسم الموسوي، البطالة مشكلة اجتماعية خطيرة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) موقع : www. Ku. Alirak. Com.

(7) البطالة ، الموسوعة الحرة : http| ar. Wikipedia.com .

(8) أ.د نبيل جعفر عبد الرضا، دراسات في الاقتصاد الإيراني، مؤسسة وارث الثقافية –الطبعة الأولى – العراق –البصرة –2008م ص125 .

(9) المصدر السابق ، ص 126

(10) مايكل رنز، ترجمة د. سيد رمضان هدارة، الوظائف في نظام اقتصادي متواصل – الدار الدولية للنشر ، مصر، 1994، ص 9–10 .

(11) أ. د نبيل جعفر عبد الرضا ، دراسات في الاقتصاد الإيراني ، مؤسسة وارث الثقافية – المصدر السابق – ص 132

(12) المصدر السابق ، ص 134 .

(13) شبكة المعلومات الدولية ، البطالة وتأثيرها على المجتمع : www. Nidalislam. Com .

(14) ا.د.عباس فاضل السعد ، جغرافية السكان – الجزء الثاني ، دار الكتب والوثائق – بغداد ، 2001 ، ص ص 773 –781.

(15) المصدر السابق ، ص 972 .
(16) د. سلفا تور و د. دوليو، مبادئ الاقتصاد ، ملخصات شوم ايزي ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر 2004 ، ص 46 .
(17) ألمعهد العربي للتخطيط ، التدريب عن بعد عبر شبكة الانترنيت ، الكويت www. Arab. Api.org.
(18)Karafarin Bank, Survey of the Iranian Economy in 1386 (march in 2006 – march in 2007
(19)Wikipedia, Economy of Iran ,The free encyclopedia .htm. 2010
(20)Morning Call. CNBC TV 16,June 2007
(21) الزراعة في بلدان العالم الإسلامي، موقع: http|www.alhadeeqa. com .
(22)– عبد علي الخفاف وآخرون، الأحوال الديموغرافية في إيران، مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة– مطبعة جامعة البصرة –1987– ص58 .
(23)Karafarin Bank(survy of Iranian Economy) march th2006- march 2007)
(24) جريدة القبس ، العدد (12724) 2ذي القعدة 1429 هـ –31أكتوبر 2008م ، السنة 37 ، الكويت.
(25) صندوق النقد الدولي، ، مؤشرات التنمية في العالم، وحدة الاستخبارات الاقتصادية
(26) الياس شاويرة، إيران: الشروط الاقتصادية، دائرة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي، 22/ ابريل 2010م ، ص9 ، WWW.Crr.gov.RL34525.
(27) المصدر السابق، ص 11
(28) المصدر السابق ، ص11
(29) Trade perspective , Iran Daily 21\2\2006
(30)industrial plans , Iran Daily : Retried November 2 , 2008
(31)e , IRAN,March 2006 ,Retriered 12 February 2008 country profil
(32)OPCIT , 12 February 2008